# دور تعليم الكبار في تحقيق التغيير الاجتماعي في العصر الرقمي: مقاربة نظرية

إعداد


**د. رباب جلال محمد**

مدرس علم الاجتماع

كلية التربية جامعة عين شمس

**د. منى حسنى أحمد**

مدرس علم الاجتماع

كلية التربية جامعة عين شمس

**الملخص**

تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف على مدى قدرة تعليم الكبار في ظل تحديات العصر الرقمي على التكيف مع التغيرات العالمية المتلاحقة، وأن يقوم بدوره في توفير المعرفة والمهارات، ونشر القيم الثقافية والسياسية والوطنية بين الافراد لتحقيق التغير والتحول المجتمعي لمواكبة التغيرات العالمية.

وقد أشارت الدراسة إلي النظريات المختلفة التي تناولت دور تعليم الكبار في تحقيق التغير الاجتماعي؛ وتوصلت من خلال تحليل تلك الأطر النظرية إلي مجموعة من النتائج اهمها: أن تعليم الكبار له دور بارز في تحقيق التغير الاجتماعي لأنه يتجاوز ما يحدث من أنشطة في مؤسسات التعليم النظامي، كما أنه يحدث في أماكن عديدة (بالمنزل، ومكان العمل، وهيئات المجتمع) ولأسباب عديدة: سواء لتحقيق تنمية شخصية، او زيادة معلومات مرتبطة بالمهنة، أو لتنمية المجتمع، كما انه يُحقق مفهوم التعليم المستمر مدى الحياة بمعناه الأفقي (الذي يشمل كل مؤسسات المجتمع)، ومعناه الرأسي (على مدي مراحل العمر)، أي التعليم بطول الحياة وعرض الحياة وعمق الحياة. كما ان تعليم الكبار يتم تقديمه من خلال مؤسسات متنوعة ربحية وغير ربحية، ومؤسسات المجتمع المدني، ووسائل الاتصال، وأماكن العمل بشكل نظامي وغير نظامي؛ مما يقتضي ألا يقتصر تعليم الكبار على مجرد محو أمية القراءة والكتابة وانما تعليم كيفية التعامل مع كافة المستحدثات التكنولوجية حتى يتسنى له القيام بدوره في تقدم المجتمع. وبذلك يكون تعليم الكبار هو المجال التعليمي الذي تُظهر ممارسته أنه الأداة ليس فقط للإصلاح الاجتماعي ولكن لتحقيق التغير المجتمعي الشامل. ومن هنا قد لا يكون من المبالغة القول بأن تعليم الكبار يمكنه أن يساعد المجتمع على تقبل التغيرات التي تحدث على مستوي العالم ويهيئ الناس للتعامل معها والتكيف لها.

**الكلمات المفتاحية: تعليم الكبار، التغير الاجتماعي، العصر الرقمي.**

**المقدمة:**

يعيش العالم الآن عصر التقدم العلمي والتكنولوجي حيث تؤدي فيه المعرفة دوراً حيوياً في تقدم الأمم وقد أضفت وسائل التواصل الاجتماعي طابعاً خاصاً على هذا العصر. وقد سعت الدول المختلفة لتطوير المعرفة والبحث العلمي لمواكبة المستجدات العالمية المعاصرة مما سهل من انتشار المعرفة وتداولها وهذا يستدعي وجود المعلمين القادرين على تطوير أنفسهم وتطوير مؤسساتهم. وفي ظل عصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي نعيشه برزت العديد من المتطلبات الحديثة للقرن الحادي والعشرين حيث أصبح البحث عن المعرفة ضرورة حيث لم تعد المعارف التي يحصل عليها المتعلم في تعليمه الرسمي كافية لتلبية احتياجاته. لذلك أصبح من الضروري البحث عن سُبل أخري للتعلم ومن هنا عظمت قيمة التعلم المستمر وبذلك يمكن القول أن العصر الحالي هو عصر التعلم المستمر مدي الحياة وينطبق ذلك القول على أنظمة التعليم غير الرسمي بما فيها تعليم الكبار. وتقف قضية تعليم الكبار عائقاً أمام جهود الدولة في تحقيق التنمية حيث نجد أن هناك العديد من الكبار لا يعرفون مبادئ القراءة والكتابة ومبادئ التكنولوجيا الحديثة مما يجعلهم غير قادرين علي تنمية أنفسهم أو العمل بما يحقق تنمية المجتمع فمتطلبات العصر الحالي تستدعي ألا تقتصر برامج تعليم علي مجرد محو الأمية الأبجدية فقط وإنما يتطلب الأمر ضرورة الأخذ في الاعتبار مستجدات العصر بما فيها التغيرات التكنولوجية وبالتالي توفير بيئة تعليمية مناسبة للكبار تسلحهم بمعارف ومهارات جديدة ومتطورة تساعد علي تكيفهم مع متطلبات العصر الرقمي بما يحتويه من معارف ومهارات جديدة، وتمكنهم من المساهمة في تحقيق التغييرات اللازمة للسير في ركاب الدول المتقدمة.

**موضوع الدراسة:-**

تواجه مصر ودول العالم مجموعة معقدة من التحديات المرتبطة بالهجرة الجماعية والتوظيف، وعدم المساواة والاستدامة البيئية والتغيرات التكنولوجية المتسارعة ويشكل تعليم

الكبار مكوناً مركزياً من السياسات العامة التي من شأنها أن تساعد على التصدي لهذه التحديات فيساهم تعليم الكبار في الوقاية من النزاع والفقر، إذ يحث الناس على تعلم العيش معاً والتمتع بصحة جيدة والتقدم بغض النظر عن خلفيتهم الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية. إن تعليم الكبار يُحدث فرقاً من خلال مساعدة الناس على تحديث معارفهم ومهاراتهم بصورة متواصلة طوال حياتهم بحيث يحافظون على قدرتهم على المساهمة كأعضاء أصحاء يعيشون في المجتمع. انطلاقاً من أن تعليم الشباب والكبار هو حق إنساني شامل ومكمل لجميع حقوق الإنسانية فهو يرسخ الهوية والانتماء والمواطنة من خلال التنمية المستدامة وتحقيق عدالة اجتماعية وخاصة لدي المهمشين فهو بحق حماية لحق الأجيال القادمة حيث يساهم تعليم الكبار في إحداث حراك وتغيير اجتماعي يؤتي آثاره على المدي المتوسط والطويل من تمكين حقيقي للإنسان ومجتمعه فتتحول تلك المجتمعات إلى مجتمعات التعلم والمعرفة والمهارات.

من خلال تمكين المتحررين من الأمية وانخراطهم في برامج تعليم الكبار من تمكين لأوجه مختلفة من برامج التنمية البشرية والمستدامة تصبح المجتمعات المحلية مهيئة لبناء وتطوير مجتمعات التعلم من خلال قدرة أفراد كل مجتمع باختلاف مستويات التعليم والتعلم والتدريب المهني أن يعملوا معاً وفق رؤية مشتركة لمواجهة المشكلات التي تواجههم بقدرتها على التنبؤ بالمشكلات المستقبلية وتحديد أولويات ووضع وسائل وطرائق لمعالجتها جماعياً وانتهاج التفكير غير النمطي والعمل على مبادرات وابتكارات تفيد الجماعة وليس الفرد فقط.

فخصائص مجتمعات التعلم والتفكير الإبداعي والتعلم مدي الحياة ليس للخلاص الفردي ولكن للنمو والتنمية الجماعية وبذلك يعتبر تعليم الكبار جزءًا أساسياً من التعلم مدي الحياة وإطار لتعزيز وتطوير المواطنة والديمقراطية وعامل مهم له دورٌ رئيس في احداث التغييرات الاجتماعية المنشودة وهو الموضوع الذي تدور حوله هذه الدراسة.

**إشكالية الدراسة:**

الظاهر انه لا توجد سياسة واضحة المعالم أو استراتيجية واضحة الأبعاد للبحث في مجال تعليم الكبار بصفة عامة، ناهيك عن وجود هيئات ومؤسسات قليلة تعتني بالبحث العلمي في هذا المجال، بل لعل بعضهم كان يتصور أن البحث في هذا الإطار قد يؤدي إلى متاهات نظرية بحتة لا تحقق الغرض المطلوب اذا لم تسند أو تجسد بأعمال تطبيقية ومنه يمكن عزو التأخر في تناول هذا النوع من الأبحاث إلى – حداثة ميدان تعليم الكبار بشكل عام فلم يكن محددا ولا واضح المعالم بشكل صريح وذلك نظرا لقلة المتخصصين في ميادين تعليم الكبار إذ ليسوا بالوفرة التي تسمح بالتفكير والبحث العلمي وحتى أولئك الذين يمكنهم القيام بذلك يجدون أنفسهم منشغلين بأعمال أخرى. فضلا عن عدم اتخاذ المتخصصين في التربية وعلم الاجتماع وعلم النفس مجال تعليم الكبار ميدانا للبحث العلمي. ومن هنا جاءت ضرورة التأكيد على هذا الميدان _ميدان تعليم الكبار_ وابراز دوره في تحقيق تغييرات اجتماعية ايجابية مما يستدعي ضرورة توجيه نظر الباحثين الي ضرورة الاهتمام بالبحث في هذا الميدان والتركيز بصفة خاصة على الجوانب التي اغفلتها الدراسات التي تناولت هذا المجال بالدراسة والبحث واهمها دور تعليم الكبار في التكيف مع المستجدات واحداث تغييرات ايجابية تعين على لحاق المجتمع بركاب الدول المتقدمة.

**وفي ضوء ذلك تسعي الدراسة الحالية الي الاجابة عن التساؤلات الاتية:** – ما واقع قضية تعليم الكبار في مصر وما مدي استيعاب قضية تعليم الكبار للتغيرات المتلاحقة في كافة المجالات وهل بإمكان تعليم الكبار القيام بأدوار معينة في احداث التغييرات الاجتماعية ايجابية في المجتمع وما التحديات التي تواجه قضية تعليم الكبار في سبيل القيام بهذه الادوار فيظل العصر الرقمي وكيف يمكنه مواجهة هذه التحديات.

**أهداف الدراسة:-**

١- التعرف على وافع قضية تعليم الكبار في مصر.

٢- التعرف على مدي استيعاب قضية تعليم الكبار للتغيرات المتلاحقة في كافة المجالات.

٣- التعرف على مدي امكانية تعليم الكبار في احداث تغييرات اجتماعية ايجابية.

٤- اكتشاف التحديات التي تواجه تعليم الكبار في سبيل القيام بأدواره في العصر الرقمي ودوره في مواجهة هذه التحديات.

**أهمية الدراسة:-**

إن تعليم الكبار ليس تمديدا أو بديلا للدراسة التقليدية في المدرسة أو الجامعة وذلك انه مرتبط بتطور عقل المتعلم، ويسعى إلى إعادة تنظيم خبراته المهنية والعلمية التي يختارها بكونه إنسانا مسؤولا عن سلوكياته، وتعليم الكبار من هذا المنطلق دراسة علمية تماما كالطب والهندسة والقانون يهدف إلى أحداث تغيير في عادات الناس، وسلوكياتهم واتجاهاتهم وتحسين طرائق الاتصال ووسائله بينهم وترجع اهمية تعليم الكبار الي انه يعتبر مجالا أوسع مدى من التربية رغم ما بينهما من ميادين مشتركة من حيث تزويد الكبار بالمهارات التي تساعدهم على ممارسة حياتهم الاجتماعية بصورة طبيعية ومن اهمية تعليم الكبار ايضا مدي تميزه عن التعليم النظامي فهو موجه إلى جمهور خاص ممن يتحملون مسؤوليات كبيرة سواء تعلق الأمر بالرجال أو النساء، والهدف الأساسي لهذه العملية هو زيادة كفاءة المتعلمين وتطوير قدراتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ليتسنى لهم أداء دورهم ومساهمتهم بصورة أوسع في إدارة الحياة الاجتماعية والمساهمة في إحداث التغييرات الاجتماعية الايجابية بها، ومن ثم تخطي العقبات التي قد تحول دون الوصول إلى أهداف شخصية وقومية وحضارية وهو ما تهدف اليه هذه الدراسة.

**مفاهيم الدراسة:**

أ- **مفهوم تعليم الكبار**: لقد اختلفت أنماط تعليم الكبار، وتعددت أغراضها بتغير البيئات والعصور، وتراوحت مفاهيمه بين محو الأمية والتدريب المهني والدراسات الأكاديمية الحرة. ويُعرف البنك الدولي التعليم غير النظامي _ تعليم الكبار_ باعتباره نشاطاً تعليمياً منهجياً منظماً يجري خارج النظام التقليدي، وأنه ليس نظاماً بديلاً، ولا طريقاً مختصراً لتثقيف مجموعة من السكان بشكل سريع، وإنما هو فرص تعليمية ثابتة تتاح لمن حُرموا فرصة الذهاب إلي المدرسة، وينطوي علي تشكيلة واسعة من النشاطات للتعلم ذات الصلة المباشرة بالعمل، هذا بالإضافة إلي أن التعليم النظامي وغير النظامي ليس أي منهما بدائل يستبعد أحدهما الآخر، بل هما نشاطات متكاملة داخل منظومة واحدة، فالتعليم غير النظامي لا يقل أهمية عن التعليم النظامي بل انه قد غطي قطاعاً يحوي كل شيء ويشمل جميع النشاطات التي لا تجري داخل نظام التعليم التقليدي، وكل ما لا يستطيع التعليم النظامي تقديمه.[1] كما يشير مفهوم تعليم الكبار إلي تعليم المواطنين الأميين الذين تتراوح أعمارهم من (١٥ – ٣٥) سنة علي أساس أن ما دون ذلك يقع في نطاق التعليم النظامي (الرسمي الإلزامي) الذي تتحمل الدولة مسؤوليته بأعداد الأفراد إعداداً مناسباً لرفع مستواهم الثقافي والاجتماعي والمهني لمواجهة المتغيرات والاحتياجات المتطورة للمجتمع وإتاحة الفرصة أمامهم لمواصلة التعليم في مراحله المختلفة.

ب- **مفهوم التغيير الاجتماعي**: يشير مفهوم التغيير بصفة عامة الي التحول الممنهج المدروس، الذي يتم تخطيطه بشكل حرفي بما يقلل من الأخطار، والسلبيات التي قد تنتج عن عملية التحول هذه، ويتطلب التغيير وجود خطة واضحة المعالم، فلا تغيير دون استشراف المستقبل، والتخطيط له، والإحاطة بكافة المتغيرات والعوامل التي قد تطرأ على المستقبل ومن المتوقع ان

١- هاربنزس بولا: "آفاق التعليم غير النظامي"، مستقبل التربية، العدد الأول، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة، ١٩٨٣، ص٤٤.

تواجه عملية التغيير هذه العديد من التحديات التي تعوق عملية التغيير عن مسارها الطبيعي لذا فإن الساعين وراء التغيير يجب أن يفطنوا جيداً لكل هذه الأمور، وأن يكونوا من أصحاب بصيرة، ورؤية بعيدة المدى، والإلمام التام بمتطلبات النجاح، ومكامن الضعف التي تحتاج إلى بذل الجهد بشكل مضاعف وبذلك يختلف مفهوم التغيير عن مفهوم التغير الذي يشير الي التحول المفاجئ في أحوال شيء معين، وقد يحدث لكافة شؤون الحياة، حيث تشير عملية التغير إلي استحداث عناصر جديدة في الثقافة، ويليها أو يتبعها عدد من التغيرات في الأنساق الاجتماعية المختلفة.[٢] فهو الاختلاف ما بين الحالة الجديدة والحالة القديمة، أو اختلاف الشيء عما كان عليه خلال مدة محددة من الزمن. بينما التغير الاجتماعي كل ما يتعلق بالمجتمع فيصبح هو التغير الذي يحدث داخل المجتمع أو التحول أو التبدل الذي يطرأ على جوانب المجتمع أو التحول الذي يطرأ على البناء الاجتماعي خلال مدة من الزمن كزيادة عدد الأفراد في مجتمع معين أو نقصانهم، وهناك من يعرف التغير الاجتماعي على أنه مجموعة الاختلافات التي قد تحدث للظواهر الاجتماعية بفعل عامل أو مجموعة من العوامل الخارجية خلال فترة معينة. ويعتبر التغير الاجتماعي انتقالاً للمجتمع من حالة إلى حالة أخرى، ولا يشترط في هذا الانتقال أن يكون تطوراً، وإنما قد يكون تخلفاً وانحداراً، كما أن هذا التحول قد يأتي بغرض الحفاظ على تماسك النظام الاجتماعي، أو مجموعة العادات والتقاليد والقيم التي تنتشر في المجتمع. اما التغيير الاجتماعي فهو التحول النابع من وجود ضرورة لإحداث تغيير معين في بيئة اجتماعية معينة أو في ناحية من نواحيها، بما يؤدي في نهاية المطاف إلى حدوث تغيير واضح لا يحيد عن النتائج المرجوة إلا بنسب قليلة جداً.[٣] وهذا هو التعريف الذي تتبناه الدراسة والتي تسعي الي

2- Selignon, Edevin R.A. (editorin chief) and Joson.Alvin (associated editor). "Encyclobedia of the social sciences". Vol1 Newyork, Bright commentators. The Macmillan company.ND) pp 330-331.

٣- محمد مروان -آخر تحديث :٠٦:١٦، ١٨ يناير ٢٠١٦ https://mawdoo3.com

اثبات أنه بمقدور تعليم الكبار مع التخطيط المدروس له ان يقوم بهذا الدور في احداث التغيير الاجتماعي المنشود والتخطيط له.

**٣- مفهوم العصر الرقمي:**

**تتبني الدراسة الحالية مفهوم العصر الرقمي الذي يشير الى:-** ذلك التعلم الذي يُحقق فورية الاتصال بين الطلاب والمعلمين إلكترونياً من خلال شبكات الكترونية، بحيث تصبح الدراسة أو مكان التدريس مؤسسة شبكية.

كما يشير الي التعلم الذي يتضمن تطبيقات وعمليات متعددة من التعلم القائم والفصول الافتراضية، والتعاون الرقمي والتي تتضمن نقل المحتوي من خلال شبكة المعلومات الدولية.

## الإطار النظري المفسر لقضية تعليم الكبار ودورها في تحقيق التغيير الاجتماعي:

**تتعدد الاتجاهات الفكرية والنظرية المفسرة لدور تعليم الكبار في احداث التغيير الاجتماعي: ومنها:-** نظرية الصراع التي ترى في التغيير الاجتماعي هدف أساسي ومشروع من أهداف تعليم الكبار.[٤] حيث يعالج أصحاب نظرية الصراع مسألة التغيير الاجتماعي من زاوية مصالح مختلف الأفراد والمجموعات في داخل المجتمع، ذلك ان حاجات ورغبات هذه الفئات هي التي تحفز وتبعث اتجاهاتهم من تقسيم السلطة والامتيازات.[٥] وبالتالي ضرورة أن يصبح الهدف الرئيس لتعليم الكبار هو إحداث تغييرات في المظهر الأساسي والأهداف الرئيسية للمجتمع. فالتعليم وسيلة يستطيع بها جماعة المصالح زيادة سلطة وهيبة وامتيازات المجموعة. فتعليم الكبار وسيلة مهمة من وسائل تحقيق التغيير. ويوحي مفهوم تعليم الكبار كقوة جوهرية تسعي لإحداث تأثير كبير على المجتمع بأن برنامج التعليم لا يكون مشروعاً ولا صالحاً إلا إذا سعي إلى تحدي

4- Cfk. Jackson and T.lovett, universities and the WEA—an alternative approach, in Adult Education, vol 44 no2.

5- CF Gerhard Lenski, power and priviledge (new York, 1066), 16-17.

الافتراضات الأساسية للبني الاجتماعية الاقتصادية ونظم القيمة، والمعايير الثقافية أو الجمالية. وهنا يوجد رفض تام لأي تفسير لأهداف تعليم الكبار وينادي بالإبقاء على النظام الاجتماعي القائم.[٦]

ولتعليم الكبار أهمية كبيرة لأنه يخلق التسهيلات الموقفية التي تعتبر عنصراً رئيساً من عناصر الفعل الاجتماعي. هذه التسهيلات هي عبارة عن الوسائل أو العقبات التي تسهل أو تعرقل تحقيق الأهداف المعلنة في الإطار التنظيمي. كما أن معرفة الفرص والقيود القائمة بالمجتمع عوامل جوهرية محددة للسلوك. ولهذا السبب الثاني الذي ترجع اليه الأهمية الكبيرة لتعليم الكبار كخالق للبيئة المؤدية إلى تشجيع التغيير.

مفهوم تعليم الكبار كقوة تقدمية يسعي أساساً لفرض تأثير كبير على المجتمع وكقوة محافظة مكرسة لإلقاء نظرة متعددة الجوانب على الإنسان، يخضع في الحياة اليومية لقيود كبيرة فعلي أي نظام لتعليم الكبار أن يتحدى الفرضيات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الراسخة إذا شئنا له أن يكون فعالاً في تحقيق التغيير الاجتماعي.

يمكن النظر بوضوح إلى تعليم الكبار على أنه تعليم لديه هدف يستطيع من ناحية الضغط لتحقيق اصلاح في بنية هذه المجموعات (الأحزاب السياسية، القوات المسلحة، نقابات العمال، ومجموعات الضغط المنظمة) باستخدام برامج تعليم الكبار كقوة محركة اجتماعية وهي جميعاً مجموعات ممثلة لهيكل قوي غير منتظم الشكل وفي نفس الوقت لا يتحدى الفرضيات التي تضفي على هذه المجموعات شرعية وجودها. والبديل لهذا، يستطيع اعداد الدارسين لعضوية هذه المجموعات، واعدادهم لممارسة واجباتهم ومسؤولياتهم الاجتماعية وتشجيع الحراك التعليمي

٦- توماس، هاريس جينكينز: تعليم الكبار والتغيير الإجتماعي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم- إدارة التربية.

والاجتماعي.[٧] على أن تسود فكرة المنافسة بدلاً من الصراع ونبذ الجماعات لبعضها فالمنافسة تعطي إحساس بوجود هدف لبرامج تعليم الكبار وحيث تؤكد مبادئ المنافسة وفكرة المهن المتاحة أمام المواهب والرغبة في خلق مجتمع مفتوح عادل علي قيمة الإسهام الذي يستطيع تعليم الكبار تقديمه لتنمية شخصية الفرد.[٨] إن التغيير يجب أن يكون تغييراً مخططاً له يظهر في وقت يتكيف فيه المجتمع ككل مع تعديلات تحظي بقبول عام في القواعد السلوكية والقيم القائمة، وتستبعد التغيرات التي تعتبر انعكاسات لاهتمامات قطاعية محلية على أساس أن هذه التغييرات لا تشكل إسهاماً في الإبقاء على الكل والحاجة الخاصة الثانية التي يُقال إنه يمكن تلبيتها عن طريق برامج تعليم الكبار هي حاجة المجتمع إلى عمال منتجين يستمتعون بحياتهم. وهذا يعني تحقيق أكبر استغلال اقتصادي وفعال للقوي العاملة. كما أنه يعني أن السعادة أحد عوامل الكفاءة.[٩]

من المعروف أن نشاطات محو الأمية وتعليم الكبار هي نشاطات إنسانية في المحل الأول، وبقدر ما تعمل على تعليم مبادئ القراءة والكتابة والحساب، وتدريب الدارسين على اكتساب بعض المهارات ذات الطابع العملي أو النفعي والوصول بمنتسبيها إلى مستوي معين من الإعداد العلمي، فإنها تأخذ في الاعتبار أيضاً أن المتعلم هو كائن حي له علاقات متعددة ثم تطوير بعضها في وقت سابق للانتساب للبرامج بينما بقي بعضها الأخر في انتظار حدوث تغيير ما يؤدي الي تنميتها وتطويرها، والوصول بها إلي أقصي ما يمكن أن تصل إليه. ويلاحظ بأنه على الرغم من تمشي تلك النشاطات مع نظريات التغيير الاجتماعي وأساليبه، إلا أنه كان يتم النظر إلى برامج محو الأمية ومخططاتها وما يرتبط بها من نشاطات تعليمية بمعزل عن مجال التغيير الاجتماعي وما يحدث فيه من تطورات. وتتفق الدراسة مع هذا الاتجاه وتتبناه كأداة لتفسير واقع قضية تعليم الكبار ودورها في تحقيق التغيير الاجتماعي.

7- The concept of veto-groups is elaborated in David Riesman, the lonely Crowd (newYork, 1953), 257-8.

٨- توماس،هاربس: مرجع سابق ص ١٧٣.

9- A.K.C.ottaway, Education,and Society (London, 1953), 92.

ومن الاتجاهات المفسرة كذلك لدور تعليم الكبار في تحقيق التغيير الاجتماعي الاتجاه التجريبي العقلي:- تتمشي فلسفة هذا الاتجاه مع فكرة أن الإنسان قادر علي القيام بعمليات التغيير الاجتماعي الذي يتطلبه موقف معين، وذلك لتمييزه بالقدرات العقلية والذكاء الضروريين لتقبل فكرة التغيير والمساهمة في تحقيقه إذا ما توفر له وضوح الرؤية والشعور بمدي الفائدة التي يمكن أن تتحقق من جراء ذلك. وبالتالي فإنه لن يعارض سياسات التغيير التي يطلب منه المشاركة فيها متي عرف مقدار الفوائد الناتجة عن تطبيق تلك السياسة أو المشاركة في إحداثها. وينظر اتباع هذا الاتجاه إلى الجهل على أنه أعدي أعداء الإنسان وان التعليم هو الوسيلة الحديثة للقضاء عليه وتفجير ينابيع المعرفة التي تعمل على تخليص الإنسان من تخلفه الذي يرتبط بصلة وثيقة بالأمية، ويتمشى هذا الاتجاه مع فكرة تعميم التعليم لمساعدة الفرد على استخدام قدراته العقلية في تسيير شئون حياته ولمواجهة مشاكله وإيجاد حلول لها عن طريق ممارسته للتعليم المنظم في المدرسة أو ببرامج محو الأمية وتعليم الكبار.[١٠] وتتفق كذلك الدراسة مع هذا الاتجاه إذ لن تؤتي برامج تعليم الكبار ثمارها مالم يقتنع الكبار بدورهم الفاعل في احداث التغييرات الاجتماعية واستخدام قدراتهم العقلية في التكيف معها والمساهمة في تحقيقها.

**الاتجاه التربوي المعياري**: يري أصحاب هذا الاتجاه أن الإنسان محب للمعرفة وأنه لا يتوقف عن النشاط في سبيل التعلم طوال حياته، وان دافع حب الاستطلاع لديه وشعوره بالحاجة إلى التحصيل يجعله أكثر استجابة للمثيرات المحيطة به أو التي يصادفها في بيئته، وأكثر استعداداً لاستقبالها والتأثر بها. وتؤكد وجهة نظر أنصار هذا الاتجاه الفكرة القائلة بأن الذكاء أصله

١٠- رمضان محمد القذافي: التوافق بين سياسات محو الأمية وطرق التغير الاجتماعي، مجلة المواجهة الشاملة، المجلد (٣)، العدد (٧)، ١٩٨٢، ص ١٧.

اجتماعي، وأن الشخص الذكي هو الذي يعمل على تلبية حاجاته عن طريق المساهمة في مجموعة النشاطات المؤدية به إلى التعلم مما ينتج عنه تغيرات معيارية سلوكية (عادات، تقاليد، اتجاهات...) بالإضافة إلى التغيرات الذهنية والحسية. فتغير الفرد يعتمد على مجموعة تغيرات أساسية تسبقه وتؤدي إليه مثل قيامه بتغيير مفاهيمه السابقة أو تعديلها، والالتزام باتباع مفاهيم تتمشي مع نوعية التغيير المطلوب حدوثه وطبيعته، مما يستدعي بالطبع إعادة النظر في مجموع اتجاهاته وقيمه ومفاهيمه ومهاراته وتعتمد البرامج التطبيقية لهذا الاتجاه على اسلوب التدخل لتوجيه الفرد نحو التعلم أو التدريب، وإعداد البرامج المناسبة له بمشاركته في تخطيطها أو تقديم مقترحات لطرق تنفيذها، وتدريب العاملين في البرنامج علي مختلف الطرق والأساليب العلمية التي سيجري استخدامها. والاعتماد على أساليب حل المشكلات كحافز لدفع المتعلمين للمشاركة بشكل ايجابي في العملية التعليمية، مع الابتعاد عن أساليب التلقين التقليدية التي تدفع المتعلم لسلوك مسلك سلبي. ويستدعي تحقيق ذلك الإعداد مقدماً لخلق البيئة التعليمية وعمل التجهيزات اللازمة لإنجاح هذا الأسلوب في الدراسة. ووضع خطة لكيفية الاهتمام بالطاقات الإبداعية لدي الدارسين ببرامج محو الأمية كي تصبح العملية التعليمية أكثر ايجابية وإثارة بالنسبة للمتعلم. بالإضافة إلى شعوره بالمساهمة الفعلية في تشكيل ما يقدم إليه. وإتاحة الفرصة للتعديل أو التغيير أو اعادة النظر في بعض الجوانب المتعلقة بزيادة الفعالية، أو رفع نسبة المردود مما يضمن رفع المستوى العام وتحقيق نتائج أفضل وبالتالي المساهمة في تحقيق التغيير الاجتماعي. [١١] الاتجاه الجبري القسري: يري أنصار هذا الاتجاه أنه يجب التدخل بشكل مباشر لتوجيه الأفراد إلي سلوك أساليب تؤدي إلى إحداث التغيير المطلوب بطريقة منظمة وسريعة في نفس الوقت، ويأتي القرار في هذه

١١- رمضان محمد القذافي: مرجع سابق، ص ٢١.

الحالة في شكل قانون أو لائحة لإلزام الأفراد بإحداث التغيير المطلوب. ومن المعروف أن مثل هذا الإجراء يعتمد على استخدام القوة ووسائل الضغط سواء كان ذلك سياسياً أو اقتصادياً أو في أي شكل آخر عن طريق فرض القوانين وتحديد العقوبات واستخدام وسائل الحرمان من بعض الامتيازات في بعض الحالات وينادي بعض أنصار هذا الاتجاه من العاملين في مجال محو الأمية بضرورة وجود تشريعات تدفع الأمي للعمل على محو أميته مثل اشتراط الحصول على حد أدني من التعليم للتوظيف مهما كان نوع الوظيفة. أو تحديد مدة معينة يلتزم خلالها الأميون بمحو أميتهم وتنتهي بفرض عقوبات على من يفشل في تحقيق ذلك، أو ربط محو الأمية بتحديد تراخيص العمل أو مزاولة المهن والحرف، أو فرض الغرامات والحرمان من بعض المزايا أو الامتيازات كعقاب للأمي الذي لا يعمل على محو أميته. ويلاحظ أن هذا الاسلوب يقف علي رأس قائمة أساليب التدخل المباشر من أجل إحداث التغييرات المطلوبة خلال فترة أقصر نسبياً مما لو استخدمت بعض الأساليب الأخرى، وقد ساهم بالفعل في حل كثير من المشكلات الاجتماعية والصحية وغيرها بسرعة تفوق بكثير معدلات التغيير في الظروف العادية التي يترك للأفراد فيها تحديد نوع التغيير وسرعته ومجاله، فلم يكن من الممكن أبداً القضاء علي بعض الأمراض السارية بالسرعة التي سارت بها الأحداث لو لم تجبر القوانين الآباء علي تطعيم مواليدهم خلال فترة زمنية معينة، ونفس الشيء جرى استخدامه في تحديد سن الزواج، وفي إجراء فحوصات خاصة علي الزوجين المقبلين على الزواج لتتفادى حدوث تشوهات للأجنة. غير أننا يجب أن نقف قليلاً عند موضوع استخدام هذا الأسلوب في تطبيق سياسات محو الأمية لاختلاف الوضع كثيراً في الحالتين، ففي المسائل الاجتماعية والصحية السالف ذكرها يتوقف الأمر علي فرض التغيير المطلوب مرة لكي تتحقق النتائج المتوقعة أما في مسألة الأمية فالأمر ليس سهلاً كما قد يبدو، فقد اتضح من بعض الدراسات

أن نسبة المرتدين إلي الأمية من بين الأفراد الذين تلقوا حداً أدني من التعليم قد تبلغ أربعين بالمائة، هذا بالإضافة إلي أن العملية التعليمية هي نشاط مستمر يعتمد علي استمرارية التدريب والمتابعة وإلا توقف النمو قبل ان يتجه اتجاهاً سلبياً في نهاية المطاف وبعد أن يكون القانون قد حقق الجزء الأول من العملية والمتمثل في انتظام الدارس وحصوله علي الحد الأدنى الذي حددته القوانين للتحصيل الدراسي ثم ينتهي القانون بعد ذلك لعدم استمرارية المتابعة. ونظراً لان برامج تعليم الكبار لا تقل عن غيرها من البرامج الاجتماعية في التأثير على الفرد واتجاهاته وفي زيادة سرعة عمليات التغيير الاجتماعي وما يرتبط بها من ارتفاع معدل المقاومة لدية ضد التغير وإلي زيادة تمسكه بالماضي وما يوفره من أمن اجتماعي وطمأنينة، فإنه يمكن المساعدة في تخفيض تلك المقاومة لدي الدارس عن طريق اتباع بعض الخطوات الضرورية منها:

١- شعور المشاركين بأن البرنامج هو منهم وإليهم وليس شيئاً مفروضاً عليهم من قبل الآخرين.
٢- الحصول على تأييد المشاركين للبرنامج.
٣- تمشي البرنامج مع القيم والمفاهيم والعادات الاجتماعية السائدة والمتعارف عليها.
٤- عدم شعور المشاركين بأن البرنامج هو أداة تهدد أمنهم واستقلالهم.
٥- شعور المشاركين بقدرة البرنامج على إيجاد حلول لبعض مشاكلهم.
٦- أن يكون هناك اتفاق بين الأفراد والمعنيين من منتسبين وعاملين في البرنامج على تحديد نوع المشكلة أو مجموع المشاكل التي تحتاج إلى حلول وتقدير أولوياتها.
٧- ضرورة قيام البرنامج لتقديم المعلومات الجديدة التي يميل إليها المشاركون فيه.[١٢]

١٢- محمود أحمد عجاوى: اتجاهات معاصرة في تعليم الكبار، مجلة تعليم الجماهير، المجلد ٢١، العدد ٤١، ١٩٩٤، ص ص ١٦٦-١٧٠.

ويتجه أنصار الاتجاه التفكيكي إلى الإيمان بأنه نتيجة لما أحدثه التطور التكنولوجي المتلاحق من ثورة معرفية وتراجع لمكانة الدولة القومية ومؤسساتها، فلن يستطيع التعليم النظامي بمؤسساته تكوين ماهية ثابتة للمتعلم في هذا العالم المتغير، وهنا ظهرت الاتجاهات التفكيكية في مجالات عديدة ومنها التربية، حيث ظهرت اللامدرسية التي لا تنتقد فقط التعليم النظامي وانما تدعو الي تفكيكه وإلغائه وأن تحل الشبكات التعليمية غير النظامية بدلا منه. وتحت تأثير اللامدرسية ظهرت آراء وصيغ تعترف بالبدائل التربوية، وتعترف بأهمية التعليم غير النظامي وباستخدام التكنولوجيا الحديثة في التعليم، وظهرت تقارير ولجان دولية تؤكد على هذا التوجه، على الرغم من أنهم كانوا يستهدفون الإبقاء على المؤسسة التعليمية خلال آليات التنسيق والتكامل بين بُني التعليم النظامي وغير النظامي، ويدعم هذا التوجه المتمسكون بالمشروع الحداثي الذي كرس المؤسسية وذلك على عكس مقصد دعاة اللامدرسية لهدم وتفكيك المدرسة.[١٣] وأشارت نتائج بعض الدراسات أن التعليم النظامي وغير النظامي تضمهما شبكة تعليم مُعقدة ومستمرة تخدم احتياجات تعلم الناس المتغيرة، وأن التعليم النظامي في فترة السبعينيات بدأ في النمو البطيئ نتيجة السياسات التي تؤكد على مواجهة الاحتياجات الأساسية للفقراء، وشهد زيادة في عمليات إثرائية، علي عكس التعليم غير النظامي الذي تسارع نموه. وإذا كانت مؤسسات التعليم غير النظامي بدأت في الانتشار السريع في العقدين الأخيرين من القرن الماضي فإنه يجب الأخذ في الاعتبار أن فلسفة التعليم غير النظامي تتعامل معه على اعتبار أنه ليس نوعاً من التهيئة للمستقبل، بل إنه نشاط يستهدف الوفاء باحتياجات محددة وآنية لجماعات معينة من المتعلمين، محوره المتعلم والمشكلات والمجتمع المحلي.

١٣- محمد نبيل نوفل: دراسات في الفكر التربوي المعاصر القاهرة، الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٥، ص ٢١٦.

**لتحديات التي يواجهها تعليم الكبار في ظل العصر الحالي عصر التكنولوجيا الرقمية:**

إذا كان التعليم النظامي نظاماً موحدا له بداية وعمليات ونهاية، فان التعليم غير النظامي على النقيض من ذلك، فهو مجموعة متعددة من الأنشطة قد لا يكون بينها رابط سوي وجودها جميعاً خارج المؤسسة التعليمية ملتحمة مع العمل والحياة، وأصالتها وقدرتها على تكييف نفسها في ضوء ظروفها ووظائفها، وقيمتها الفورية وعوائدها المباشرة على المجتمع. وفيما عدا ذلك، فإن النظم تتفاوت، بل تختلف، فيما بينها من حيث المستوي والهدف والشكل والمحتوي وطرق التعليم والتعلم، ونمط الإدارة وأساليب الأداء.

ونتيجة لذلك أصبح التعليم غير النظامي متحركاً ومنتشراً، فهو مع الناس حيثما تحركوا، بل ويسعي إليهم ولو كانوا في أماكن نائية، وله من مرونة التخطيط ما يسمح بالتكون والتشكل بحسب ما يؤدونه من برامج لإشباع مطالب الثقافة والمهن والمواطنة. وهو قليل التكلفة لأنه يتخفف من مطالب النفقات الثابتة والجارية التي تثقل الميزانيات، يستخدم مؤسسات التعليم المدرسي وامكانياتها، وينتفع بكل ما تقدمه الوزارات والهيئات العاملة في المجتمع.

والتعليم غير النظامي في فلسفته وبرامجه وتنظيماته وطرائقه تعليم للدارس الكبير يوائم مواده وأنشطته بما يتفق مع ظروف وإمكانات الدارس، ويتعرف حاجاته، ويتفهم عقليته ونفسيته ويسترشد بخبرته ويرحب بإسهاماته، ويعرف كيف يستثير دافعيته، ويدخل إليه من مداخل مختلفة.[١٤] غير أنه يواجه العديد من التحديات في ظل العصر الحالي عصر التكنولوجيا الرقمية، مما يتطلب ضرورة مواجهة هذه التحديات حتى يتسنى له القيام بأعباء مهامه في التكيف مع المتغيرات والمساهمة في إحداث التغييرات الاجتماعية.

١٤- حسن محمد كمال حسن: رؤية مستقبلية لتحقيق التكامل بين التعليم العالي النظامي وغير النظامي في البلاد العربية، معهد الدراسات والبحوث التربوية قسم تعليم الكبار، رسالة دكتوراه ص٣،٤، ٢٠٠٤.

**ومن أهم هذه التحديات هي التقدم التكنولوجي والثورة المعلوماتية:-** حيث نجد انه تتجمع تحت مظلة تعليم الكبار العديد من المؤسسات؛ كصفوف محو الأمية، والتعليم بالمراسلة، والتدريب الميداني للمزارعين، وصفوف يوم الإجازة للعاملين الإداريين، وبرامج تدريب القادة، والدراسة خلال العُطل الرسمية، والمحاضرات العامة، ودراسات مسائية للعلماء، ودروس في التدبير المنزلي للنساء، والمدارس الثانوية الشعبية، ومراكز الدراسات الإضافية، والمعاهد المسائية التي يمكن أن تُستجد.[١٥] كل هذه المؤسسات تتأثر تأثرا كبيراً ليس بالتكنولوجيات الحديثة فحسب، بل بالتغير في إنتاج وتوزيع المعرفة، الذي أصبح لا يتلاءم مع الطريقة التقليدية التي قد تعمل بها هذه المؤسسات. وما دام كل شيء في تطور مستمر تأثرا بالتكنولوجيات الحديثة، فإن ادارة هذه المؤسسات لابد ان تواكب هذا التطور لتستطيع أن تقوم بوظائفها الجديدة والمتغيرة، بوصف الإدارة ترتيبا لأوراق العمل وإعادة ترتيب لها، ليستمر دولاب العمل في دورانه، محققاً لأهداف المؤسسة، وبوصفها تجمعاً للطاقات وألوان النشاط، وتوجيهها لتحقيق هذه الأهداف، وذلك بوضع المصادر البشرية والموارد المالية والمعدات، جميعاً في الوضع الأكثر مناسبة لتحقيقها. لقد تشعب تعليم الكبار الى مجالات عديدة ومتنوعة من التعليم والتدريب وبالتالي يجب ان تتحول إدارته من إدارة تعمل في نطاق محدود، داخل إطار محدد، وفي ظل أوضاع فيها قدر كبير من التجانس، لتحقيق أهداف محددة، إلى إدارة ممتدة ومتشعبة ومتنوعة، لتتناسب مع هذا الامتداد الذي امتدته مجالات تعليم الكبار؛ والذي حول المجتمعات إلى مدارس بلا أسوار. ومن ثم يكتسي عامل التنظيم أهمية خاصة في تنفيذ أنشطة تعليم الكبار، لأن تعليم الكبار غير نظامي، وعلي عكس التعليم النظامي، لا يستطيع أن يعتمد بصورة دائمة ومستمرة على مؤسسات مُعمرة، تتولي توفيره.

١٥- رُوي بروسر: تعليم الكبار في البلدان النامية، ترجمة إبراهيم مهدي الشلبي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار، بغداد، ١٩٨٤.

ان انفجار المعلومات أصبح سمة العصر الذي نعيشه والذي أصبح يعرف بعصر المعلومات او العصر الرقمي، تمييزاً له عن عصر الصناعة أو الزراعة. أما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فهي تغير من طبيعة مؤسسات التعليم على نحو جذري، وخاصة في الدول المتقدمة التي دخلت عصر المعرفة، فاستحدثت الجامعة الالكترونية التي يندر أو يقل فيها التفاعل الإنساني المباشر الذي يتم في الجامعة التقليدية. وحيث أن التعليم بكافة انواعه هو وسيلة تحقيق التقدم والتحديث فيجب أن تصلح مؤسساته من نفسها حتى تتمكن من ان تقود عملية الاصلاح والتغيير الاجتماعي ويحتاج ذلك الي ان تتطلع هذه المؤسسات الي المستقبل وتدرك احتياجاته وتسعي الي تحقيقها حتى تكون قادرة على التغيير والتكيف.

وترتبط الممارسة في التعليم النظامي بالمستوى التكنولوجي الذي يعيشه المجتمع، فاذا كان التقدم التعليمي عامة يرتهن بالمستوى التكنولوجي السائد في المجتمع، فإن التقدم في تعليم الكبار يرتهن بالتقدم التكنولوجي، فالعمل خارج الإطار التقليدي لا يمكنه أن ينجز بصورة صحيحة بغير أدوات اتصال فائقة القدرة، وهذا شرط تكنولوجي حاسم. ان التعليم التقليدي لا يمكنه أن يصمد إذا ما استمر في ممارسته التقليدية، مهما استند إلى نظريات حديثة جعلت من المتعلم محوراً للعملية التعليمية كلها، ذلك أن الممارسة التقليدية أوصلت المؤسسات التعليمية إلى العجز عن تعليم أبنائها بعد التراكم الثقافي الذي أحدثته عوامل كثيرة. وزحف التعليم غير النظامي مستثمراً ذلك العجز لتقديم أنماط تعليمية أكثر ملاءمة. وعنصر الملاءمة هنا هو تلك الأساليب التكنولوجية التي تعظم من قدرة المتعلم، ليس لملاحقة التغيرات في شتي مجالات الحياة، ولكن للمشاركة الفعالة في إحداثها.

وحيث يطلق على العصر الذي نعيشه عصر المعرفة والثورة التكنولوجية وهما سمتان يجعلان للعصر خصائصه المميزة، وتشكلان طبيعة المجتمعات وتؤثران في المؤسسات التعليمية شكلاً ومضموناً. فقد شهد النصف الثاني من القرن العشرين مجموعة من التغيرات منها الانتشار

الهائل لأجهزة الكمبيوتر وترابطها في شبكات عالمية، ومنها إطلاق أقمار صناعية متعددة معلنة ثورة في عالم المعلومات والاتصالات، ومنها ازدياد قيمة المعرفة كسلعة ومصدر للثروة وحدوث انفجار في المعلومات، وتضاعف حجم المعرفة المتوافرة كل خمس سنوات تقريباً. كل ذلك يعني الدخول في عصر جديد يقوم على أساس مصدر جديد للقوة والثروة هو المعرفة، وهو مصدر يصعب احتكاره والسيطرة عليه وحرمان الآخرين منه. ومن الطبيعي أن هذا العصر الجديد وتغيراته السريعة المتلاحقة مشاعر متضاربة. فالبعض يرحب به وبما يحمله من خير للإنسانية، والبعض الآخر يتخوف من انفجار المعلومات وعجز الإنسانية عن استيعابها والتعامل معها، ويقلق من البطالة التي تصاحب الاستغناء عن كثير من العاملين. ومن احتمالات تهديد الحريات الشخصية والخصوصية، ومن العجز الواضح لنظم التعليم عن مواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي. وتبدو الحاجة ماسة إلى تعليم عال من نوع جديد: يستوعب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي أصبحت جزءاً من الحياة الاجتماعية. ويزود طلابه بعقلية نافذة واعية قادرة على التعامل مع طوفان المعلومات والإفادة منه، ويؤهلهم للحياة في مجتمع حر ديمقراطي.

على الرغم من قصر الفترة التي بدأ يتشكل فيها هذا العصر الجديد فإن سماته ومعالمه سوف تترك أثرها في كافة جوانب الحياة الاجتماعية. ولا يعني تأثير العولمة أن تتأثر دول العالم كله بهذه الحضارة الجديدة بالدرجة نفسها. فحضارة عصر المعرفة سوف توجد بدرجة أكبر في المجتمعات المتقدمة. أما المجتمعات الأقل تقدماً، فإن عليها أن تحاول اللحاق بعصر المعلومات أو المعرفة، ويجب ألا يكون ذلك بمحاولة نقل النموذج الغربي كما هو. بل بالإفادة من جوهره وعناصره الأساسية، وبما يتلاءم مع الحضارات القومية. إن التعرف على معالم التغير في الحياة الاجتماعية في المجتمعات الغربية في القرن الحادي والعشرين وتأثيراتها على التعليم في ظل العولمة أمراً غاية في الأهمية فسوف تنتقل بعض هذه التغيرات إلى المجتمعات النامية والعربية بدرجات

وسرعات متفاوتة. ولذلك من الضروري تحديد ما المفيد منها. لقد ازدادت أهمية التأثيرات الاجتماعية والثقافية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات فظهرت ثقافة عالمية، وضعفت الثقافات المحلية وازدادت سرعة التغير، وقل التفاعل الإنساني المباشر. وسوف تضعف سيطرة الحكومة على أجهزة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبالتالي تحكمها في المعلومات والمعرفة، بالإضافة إلي توفر كم هائل من المصادر والمعلومات أمام الطلاب عن طريق شبكات وقواعد المعلومات.[١٦]

يثير انتشار التكنولوجيات الجديدة وتغلغلها في كافة جوانب الحياة الاجتماعية الكثير من المخاوف والتساؤلات والتحفظات والمعارضات، فيتخوف البعض من صدمة المستقبل التربوية التي قد تصاحب طغيان التكنولوجيا الجديدة على عمليات التعليم والتعلم وما تحدثه فيها من تغيرات لا يسهل ضبطها والتحكم فيها. ولكن الاتجاه العام سوف يكون في صالح تقبل استسلام المؤسسة التعليمية العليا للتكنولوجيات الجديدة السائدة في المجتمع. ويخشى البعض من أن التكنولوجيا الجديدة سوف تزيل الطابع الإنساني عن العملية التعليمية، وذلك بأن يحل التعامل مع الآلات محل التفاعل الإنساني المباشر، في الوقت الذي يقول فيه أنصار التكنولوجيا إنها قد تضفي بعداً إنسانياً جديدا على العملية التعليمية، يتمثل في تفاعل وتعاون المتعلمين معاً وتحت إشراف الأساتذة للتعلم من مصادر المعرفة المتنوعة.

وتوجد إلى جانب الانفجار التكنولوجي وثورة المعلومات عدداً من التحديات الأخرى التي تحد من شأن الجهود المبذولة في هذا الشأن رغم ضخامتها. فجميع أقطار الوطن العربي برغم التقدم الذي أُحرز في تنفيذ حملات محو الأمية إلا أن المؤشرات تشير إلى إخفاق في تحقيق الأهداف المنشودة نتيجة المشكلات التي تعوق العمل في مجال محو الأمية. حيث تمثلت العقبات في نقص

١٦- محمد نبيل نوفل: الجامعة والمجتمع في القرن الحادي والعشرين. ص٨.

الموارد، وضعف مواءمة المناهج لحاجات الكبار، ونمطية الطرائق المستخدمة وقلة الحوافز المادية والمعنوية للدارس والمعلم، ونقص الكفاية، وتسرب الدارسين، وضآلة الوعي بأهمية مشكلة الأمية، وقلة إسهام القطاعات المختلفة في المجتمع في مجال محو الأمية مما يلقي بالأعباء بصورة تكاد تكون كاملة على عاتق الدولة. ومن ضمن العوامل أيضاً التي تُعرقل جهود محو الأمية أنه لم تتجسد بعد الإرادة السياسية المؤيدة لتعميم التعليم الأساسي في أغلب البلدان كبرامج عمل تعتمد على موارد مالية وبشرية كافية. كذلك محدودية الدعم المقدم للهيئات المسئولة عن محو الأمية، نظراً للتركيز على التعليم النظامي. كذلك ضعف المستوي النوعي لبرامج محو الأمية وأساليبها ومواردها التعليمية. كذلك افتقاد البرامج المساندة لحملات ما بعد الأمية إلى الفعالية مما يؤدي إلى الارتداد للأمية مرة ثانية.[١٧] وانخفاض مستوي كفاءة العاملين في مجال محو الأمية من معلمين ومسئولين عن التخطيط والإدارة. فضلاً عن ضعف إشباع المناهج الخاصة ببرامج محو الأمية للاحتياجات التعليمية المختلفة للأميين بمختلف فئاتهم فضلاً عن الأسلوب التقليدي الذي تنفذ به. وعدم إقبال المعلمين على الاشتراك في جهود محو الأمية وذلك لأسباب، أهمها الضآلة الشديدة للمكافآت المالية المخصصة، وعدم تدريب المعلمين تدريباً مؤثراً فعالاً على أنشطة محو الأمية.

## تقتضي مواجهة التحديات اتخاذ الإجراءات التالية:

١- **التكامل بين التعليم النظامي وغير النظامي (تعليم الكبار) ومؤسسات العمل**:- حيث يفيد هذا التكامل في تبادل الخبرات واقتباس الإيجابيات، إذ لدي كل من النوعين ما يفيد به الآخر. فلم تعد الأفكار التي تدعو الي النمطية مقبولة ولم تعد مؤسسات التعليم النظامي محتكرة

١٧- محمد جمال نوير: نحو رؤية استراتيجية لتعليم الكبار في الوطن العربي، الواقع العربي، الصعوبات والحاجات والوسائل وآليات التنفيذ مؤتمر الإسكندرية السادس "تعليم الكبار وتحديات العصر" ٢٦,٢٩، نوفمبر ١٩٩٤، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار، الإسكندرية، ١٩٩٤، ص ١٩.

للمعرفة، خاصة وأن البعض يدعي أنها فقدت وظيفتها الأساسية في عصر المعلوماتية باعتبارها المحتكرة للمعرفة والقادرة علي نقلها للطلاب، وذلك بعد انتشار الشبكات والوسائط التكنولوجية الفائقة التي تستطيع القيام بعمليات النقل للمعارف بطرائق تتميز بالدقة والسرعة غير المتوفرة للمؤسسات التعليمية النظامية التي تحتكرها الدولة، ومن هنا جاءت الدعوات لإنقاذ تلك المؤسسات من خلال تكاملها مع مؤسسات التعليم غير النظامي. ومن خلال تيسير صيغ التعليم من بُعد لتكوين مواطن أو إنسان كوكبي يسعي إلى التعليم المستمر مدي الحياة، ولتحقيق ذلك يجب أن يُستعان بكافة المصادر والوسائط التعليمية، سواء كانت نظامية أو غير نظامية. والحقيقة أن فكرة التكامل هذه أكدت عليها جميع مؤتمرات تعليم الكبار، كما أكدت علي دور المنظمات التطوعية من خلال إطار التعليم المستمر الذي تتكامل فيه وظائف التعليم النظامي وغير النظامي مع التأكيد على إقامة صلات بين التعليم، وعالم العمل بما يتسق مع مفهوم التعليم المستمر الذي يُعد تعليم الكبار جزءاً منه، كما أنه يُعبر عن المجموع الكلي للعمليات التعليمية النظامية وغير النظامية التي تؤدي إلى نمو الإنسان نمواً متكاملاً، وإلى المشاركة في التنمية الشاملة.[١٨]

ومن دواعي التكامل بين التعليم النظامي وغير النظامي أن الاقتصاد أصبح يعتمد علي المعلومات والاتصالات، الأمر الذي جعل خاصية الاتصال محوراً أساسياً للإنسان، ودعم هذا التوجه تضاؤل سلطة الدولة ومؤسساتها، أمام الشركات متعددة الجنسيات التي تملك أصولاً تفوق الناتج الإجمالي لكثير من الدول، بجانب ثورة المعلومات والاتصالات التي تخترق كل الحدود التقليدية، وتلازم ضعف الدولة ومؤسساتها مع بطء استجابة مؤسسات الدولة للتغيرات الحادثة في السوق، وبالتالي فإن مؤسسات التعليم العالي النظامية عليها مراجعة أدوارها إذا أرادت

١٨- اليونسكو: المؤتمر الرابع لتعليم الكبار، التقرير النهائي، باريس، ١٩٨٥.

أن تبقى؛ فلم يعد من المقبول أن تحدد سنوات معينة للتمدرس تتيح للخريج التأهيل لشغل وظيفة محددة حتي بلوغ سن التقاعد، في عصر ما بعد الصناعة أو عصر المعلوماتية، حيث التغير الحاد في المهن، وبالتالي في الصفات والمهارات التي تتطلبها تلك المهن، ذلك أن "كثيراً من الجامعات سوف يتغير بشكل جذري نتيجة لثورة تكنولوجيا المعلومات. وفي هذا الإطار أصبحت مؤسسات تعليم الكبار، تحظي بالحضور في الخطاب العالمي بصفة خاصة، والخطاب التربوي بصفة عامة، فإذا كانت تلك المؤسسات توسع دائرة انتماءات الفرد خارج الحدود الضيقة للسوق والدولة القومية، فإنها أيضاً تتصف بالمرونة والتنوع، الأمر الذي يتيح لها الاستجابة للتغيرات المعرفية والمهارية التي يتطلبها السوق سريع التغير الذي يتطلب طريقاً سريعاً للتكيف مع تلك التغييرات بل الإسهام في تحقيقها، الأمر الذي فرض علي مؤسسات التعليم النظامي أن تعيد تقييم أهدافها وأدوارها ووظائفها وأساليبها وأن تتخلي عن نمطيتها. والأمر الذي يؤكد أن تعليم الكبار يُعد مظلة تجمع التعليم النظامي والتعليم غير النظامي، مما يشير إلى مجمل العمليات التعليمية التي تتم بطريقة نظامية أو غير نظامية وعرضية، وتتيح تنمية القدرات وتحسين مؤهلات المتعلمين وتحويل اتجاهاتهم بما يسهم في تنمية الشخصية المتكاملة القادرة على المشاركة في عمليات التنمية الثقافية والاقتصادية والاجتماعية المستقلة والمتوازنة.

هذا، ويترتب على هذا التكامل تحرير التعليم العالي وإطلاق حرية التنافس فيه مع توسيعه وتحقيق ديموقراطيته وتكافؤ الفرص فيه إلى حد تبني مبدأ التعليم العالي للجميع. كذلك تطوير أساليب جديدة لمتابعة العملية التربوية بدلا من المقررات والساعات المعتمدة والشهادات والدرجات العلمية، إلى جانب تجاوز التخصصات الضيقة والاتجاه إلى التخصصات العريضة والدراسات البينية والمتعددة. فضلاً عن الإفادة من أفضل ما تقدمه التكنولوجيا التربوية الحديثة وتطبيقاتها في عمليات التعليم والتعلم، والتكييف مع عولمة التعليم والشبكات التفاعلية. وعدم

تجاهل أهمية التربية الأساسية والوظيفة الاجتماعية وتعزيز القيم، وغرس مفاهيم العمل الجماعي والتفكير الناقد والتعليم المستمر. كذلك جعل التعليم العالي ملائماً للاحتياجات المجتمعية وقادراً على التلاؤم مع التغيرات المستمرة، والإفادة من التطورات التي تحدث حوله. والتأكيد على الخبرات التعليمية وإعادة النظر إلى المحاضرات كمعيار لاستيعاب المعرفة والتركيز على الوسائط المتعددة ومصادر التعلم المتنوعة. فضلاً عن تكوين وإعداد خبراء ونظم معلومات ومؤسسات تساعد على التعامل مع التسارع في المعلومات والبحوث والدراسات متعددة التخصصات والعلوم. مع مراعاة مبدأ المسئولية والمحاسبة لأعضاء هيئة التدريس في الجامعة، الذين يعملون، إلى حد بعيد، دون رقابة ومحاسبة حقيقية اعتماداً على مستواهم العلمي، واحتماءاً بمبدأ الاستقلال الجامعي وما ينبغي أن يتوفر لديهم من مبادئ ومسئولية أخلاقية، إلا أن إساءة استخدام هذه الثقة وهذه الحقوق يستدعي تطبيق هذا المبدأ بصرامة.

٢- **تعليم الكبار من أجل الإعداد للمستقبل**: انطلاقاً من مبدأ وحدة وتكامل المعرفة وامتثالاً لحقيقة التغير المتسارع، واحتياجات المتعلم لتحقيق النمو المتكامل لكافة جوانب شخصيته، أصبح التعليم النظامي يعاني من أزمة هيكلية، مما جعل "مارجريت ميد" تشير إلي أن العالم الذي يولد فيه الفرد الآن يختلف عن العالم الذي يعيش فيه شبابه، وأيضاً العالم الذي يري فيه شيخوخته، ولذا أصبح التعليم النظامي الذي يتلقاه الفرد في أثناء طفولته وشبابه، نقطة البداية لما سوف يتعلمه في مرحلة الكبر لمواجهة حاجاته الناجمة عن التغير في المجتمع؛ غير أنه غير كاف، مما يعني ضرورة وجود بني وصيغ أخري تتكامل معه ومنها تعليم الكبار حتي تتكامل المعارف لدي الفرد وحتي تستمر هذه المعارف مدي الحياة.[١٩]

١٩- ابراهيم محمد ابراهيم: دراسة تقويمية لدور مؤسسات تعليم الكبار في مصر، ص ٢٨.

٣- **المرونة في التعليم**: نقصد بالمرونة هنا اتاحة الفرصة للراغب في التعلم في الدخول في أي مستوي تعليمي أو الانتقال من تخصص إلى آخر أو من شعبة إلى أخري، أو العودة بعد انقطاع طويل، والشرط الوحيد هو اجتياز امتحانات القبول. ويتم العمل بهذا المبدأ في عديد من الدول المتقدمة؛ ففي الجامعات البريطانية والأمريكية والكندية تنظم فصول خاصة للعائدين إلى التعليم النظامي من كبار السن، فيما يُعرف بصفوف الناجحين أو الكبار، مع بقية الطلاب العاديين في تلك الكلية صباحاً أو مساءاً، بالإضافة إلى وجود أنماط متعددة غير نظامية عن طريق التعليم المفتوح، أو مؤسسات التثقيف والتدريب أو التأهيل في مواقع العمل، أو التعليم بالمراسلة.[٢٠]

٤- **تنمية مهارات التعلم الذاتي**: لن يتأتى هذا من خلال التلقين وإنما من خلال تنمية مهارات التفكير العلمي ومن خلال تنمية مهارات الدراسة والفهم والتفسير واستشراف المستقبل بدءاً من جمع المعلومات، وما يرتبط بذلك من تحديد الهدف وتوظيف لعمليات التصنيف والتبويب والتحليل والمقارنة والتأمل والتجريب وربط الأسباب بالنتائج وإدراك العلاقات المعقدة وأوزانها، وطرح التساؤلات وحل المشكلات وتعميم البدائل والتفكير المنظومي في مواجهة النظرة الأحادية في التفسير والتحليل، وهذه المهارات تساعد على تنمية امكانات التعلم الذاتي، وهو ما يمثل بعداً هاماً لتنمية قدرات البحث العلمي وتوظيف المتاح من المعارف العلمية والتكنولوجية في زيادة الإنتاج والخدمات.

يتطلب ما سبق إدخال الوسائط المتعددة في مؤسسات التعليم العالي وفي مقدمتها الكمبيوتر والإنترنت، مما ييسر اللحاق بالطريق السريع للتعلم وتظل مهمة التعليم النظامي محورها إنتاج خريج قد تم تمكينه من مهارات التعلم الذاتي، ومن ثم يصبح قابلاً وقادراً على التعلم

٢٠- حامد عمار: في التنمية البشرية وتعليم المستقبل، الدار العربية للكتاب، القاهرة ١٩٩٩، ص ٧٨-٧٩.

مدي الحياة، كما أن الوسائط المتعددة للاتصال تُسهم في إيضاح الخاصية الأساسية لماهية الإنسان في القرن الحادي والعشرين وهي خاصية الاتصال.

**٥- تطوير تعليم الكبار أداة للمساهمة في التنمية والتغيير الاجتماعي: -**

ثمة علاقة تبادلية لا يمكن تغافلها بين التنمية والتغير وتطوير تعليم الكبار؛ فلن تتحقق التنمية دون القضاء علي مشكلة الأمية بنوعيها (الأبجدية والتكنولوجية) وذلك بمشاركة مؤسسات وأفراد المجتمع التطوعية والرسمية في حل تلك المشكلة، وعلى تحقيق التكامل بين المؤسسات النظامية وغير النظامية استناداً إلي الفلسفة الموجهه للمجتمع التي تتبني مبدأ التعليم للجميع ومفهوم التعليم مدي الحياة والتربية المستمرة، وهذه المفاهيم جعلت التعليم يتحول إلي تعلم يتجاوز حدود الزمان والمكان من خلال التعليم غير النظامي، إلا أن التعليم النظامي مازال صالحاً لمواجهة نوعيات خاصة من الحاجات التعليمية للأطفال والشباب، وإن كان التعليم غير النظامي تزداد الحاجة إليه نظراً لمرونته مقارنةً بالتعليم النظامي. وتُسهم هذه المرونة في تحقيق مبدأ التعليم حق للجميع وشرطٌ للحصول على الحقوق الأخرى، وأن التعليم في هذه الحالة سيكون له عظيم الأثر في تحقيق عوائد اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وأخلاقية في الوقت ذاته، وبالتالي فتعليم الكبار بهذه السمات يُعد ضرورة ملحة من أجل التنمية البشرية التي هي الشرط الرئيس لتحقيق التطور والتنمية والتغيير الاجتماعي.

إن لتعليم الكبار دور كبير في إعداد الأفراد المؤهلين للقيام بدور بارز وفاعل في الاقتصاد الجديد الذي يتطلب مهارات جديدة تواكب عصر التطور التكنولوجي ومن ثم فان تعليم الكبار يتم تقديمه بواسطة مؤسسات متنوعة ربحية وغير ربحية، ومؤسسات المجتمع المدني، ووسائل الاتصال، وأماكن العمل بشكل نظامي وغير نظامي وغيرها.

وبذلك يكون تعليم الكبار هو المجال التعليمي الذي تظهر ممارساته بحكم طبيعته واختلافه عن تعليم الصغار، وكعلم وفن لمساعدة الكبار على التعلم، وبتركيزه على الدارس واحتياجاته واهتماماته، واتاحة الخيارات العديدة أمامه، بحيث يبلور مبادئ سيادة المستهلك الذي ظهر في الاقتصاد الجديد، بمعني أنه إذا كان الاقتصاد الجديد يهدف إلى تقديم السلع وفقاً لحاجة المستهلك، فإن تعليم الكبار يقدم التعليم وفقاً لحاجة الدارس واهتماماته.

لذا ينظر إلى تعليم الكبار على أنه ليس فقط أداه للإصلاح الاجتماعي، ولكن لتحقيق التغيير المجتمعي الشامل، ومن هنا قد لا يكون من المبالغة القول بأن تعليم الكبار يمكن أن يساعد اليوم المجتمع علي تقبل كل التغييرات التي تحدث في مجال الاقتصاد، ويهيئ الأفراد للتعامل معها والتكيف لها.[٢١]

## دور تعليم الكبار في التكيف مع المستجدات وتحقيق التغيير الاجتماعي:

كل التغيرات والتحولات والمستجدات التي تحدث علي الساحة المحلية والعالمية التي احدثت تغيرات بنيوية في كافة المجالات الاجتماعية علي كل المستويات، أدت إلي توليد العديد من الضغوط للوفاء باحتياجات جديدة فعلي سبيل المثال: التحولات التكنولوجية وثورة المعلومات والاتصالات والتوجه نحو مجتمع المعرفة لم تولد فقط الحاجة إلي نوعية جديدة من المعارف والقيم والاتجاهات والمهارات، ولكنها غيرت من مفهوم الأمية ليتضمن أيضاً المطالبة لمحو الأمية المعلوماتية والتكنولوجية، ومحو أمية الوسائط الإعلامية الأخرى، وتغير تبعاً لذلك مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية، بحيث ظهرت أبعاد جديدة له لم تكن موجودة من قبل.

٢١ نجوى يوسف جمال الدين، الاقتصاد الجديد، ودور تعليم الكبار في تحقيق التغير الاجتماعي، مرجع سابق ص٤٧٤.

كما أدت الثورة المعلوماتية إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في توصيل الخدمات الأساسية للمواطنين مثل الصحة والتعليم والخدمات الحكومية، وظهرت الحكومة الإلكترونية، والتطبيق الإلكتروني، والتطبيق عن بُعد، والتعلم الإلكتروني، وغيرها مما يثير الحديث اليوم حول المهارات الإلكترونية التي أصبحت مطلوبة للحياة في المجتمع، والاستفادة من منافعه.

دخول الكمبيوتر، واستخدام الإنترنت في مدارس التعليم النظامي، بحكم ضرورة تحقيق المساواة بين الأجيال، بما أن الجيل الحالي يسمي بجيل الإنترنت. مما يتطلب توعية كل أفراد المجتمع بمزاياه ومخاطرة، وحقوقهم وواجباتهم كمواطنين، ويلاحظ أنه بدأ يطلق اليوم على المواطن هنا مصطلح الدارس الإلكتروني حتى ولو لم يكن منتسباً إلى مدرسة أو مؤسسة تدريبية. أدت العولمة وما نتج عنها من استثمار أجنبي مباشر في الدول النامية ليس فقط إلى حاجة قوة العمل للتعليم والتدريب علي أحدث مهارات التكنولوجيا الرفيعة، ولكن أيضا ضرورة تعلم اللغات وضرورة دراسة الثقافات الأخرى.

يتفق المؤيدون والمعارضون للعولمة على أن هذه الظاهرة بإجاباتها وسلبياتها لا يمكن إيقافها، فنحن لا نستطيع منع الإنترنت، لذا يكون على العاملين في كل الدول في مجال تعليم الكبار والتنمية البشرية، وخاصة في الدول النامية، القيام بدورهم في توعية المواطنين بظاهرة العولمة ذاتها.[٢٢]

٢٢- ناظم يونس سيالة: أثر محو الأمية والتعليم في زيادة الانتاجية والتغيير الاجتماعي، مجلة التربية المستمرة، المجلد،٤ العدد ٦، ١٩٨٣.

تزايد المطالبة بتطبيق حقوق المواطنة، وحقوق الانسان التي وصلت اليوم إلى جيلها الثالث، وأصبحت مواطنة مدنية، وتشمل ليس فقط الحقوق بالمعني السياسي، ولكن بالمعني الاقتصادي والاجتماعي أيضا، ومن ثم الحق في التعليم، والحق في تعليم الكبار علي وجه الخصوص، وكل هذا يحتاج إلى توعية كبيرة.

يعني الحق في تعليم الكبار أن تلتزم الدولة بتوفير هذا النوع من التعليم للقادمين عليه، والراغبين فيه، والباحثين عنه، وليس عليها التعلل بضيق الموارد المالية، وبخاصة في مجال تعليم الكبار، ومجال محو الأمية الأبجدية، ومحو الأمية المعلوماتية، وخصوصا في ضوء الالتزام العالمي ببناء مجتمع معلومات للجميع.

التغيرات التكنولوجية والتنظيمية التي أثرت كثيراً في مجالات العمل المختلفة، نتيجة لما تتطلبه من مهارات فكرية، تشير وتؤكد علي ضرورة اكتساب أفراد المجتمع مهارات جديدة ترتبط بالقدرة علي اتخاذ القرارات المتعلقة بسير الإنتاج في ظل ظروف تتسم بالمخاطرة، وعدم التأكيد، مثل التخطيط والابتكار، والتجديد، والتنسيق، والإدارة، والتوجيه والرقابة، وغيرها من مهارات كانت تقتصر في السابق علي قلة متميزة محددة من مديري المشاريع، والقائمين علي إنشائها.[٢٣]

أن برامج تعليم الكبار هي جزء من السياسات الاجتماعية يمكنها أن تلعب دوراً رئيسياً- ليس فقط في تصحيح أوجه القصور الواضحة في نظام الانتاج والمجتمع، ولكن أيضاً كمحفز للتغيير؛ فبرامج تعليم الكبار بكل أشكالها يمكن تنفيذها بواسطة منظمات غير حكومية داخل بنية محددة بذاتها. فيمكن تنظيم حلقات الدراسة والندوات والأشكال الأخرى للوصول الي المعرفة

٢٣- نجوي يوسف جمال الدين، الاقتصاد الجديد، ودور تعليم الكبار في تحقيق التغير الاجتماعي، نفس المرجع السابق ص٤٨٦.

التي يكون فيها الفرد هو مركز العملية التعليمية. كذلك يمكن لقادة النقابات والنشطاء السياسيين والاجتماعيين، ونشطاء الإنترنت، ومعلمي الكبار وغيرهم القيام بدور كبير من خلال توحيد جهودهم، لإيجاد مناخ يوصل التغيير الاجتماعي داخل حدود النظم السياسية والاقتصادية، ليأتي تعليم الكبار الذي يجب أن يظل محتفظاً باسمه، ولا يذوب في مسميات التعلم المستمر، والتعلم مدي الحياه، ولكن يكون جسراً موصلا إليهما، ليكون محافظاً علي تنوع أشكاله وتكاثرها من برامج محو الأمية، وحتي التعليم المفتوح، والتعليم الإلكتروني، ليكون هو الشكل المطلوب لتهيئة المجتمع لكل تلك التغيرات والتكيف معها، فتعليم الكبار يركز علي الطالب، ويلبي حاجاته في الوقت والمكان والظروف التي تلائمه، وبذلك يصبح هذا التعليم بإمكانه تجسيد اقتصاد المستهلك في مجال التعليم. ويتطور مع التكنولوجيا وقفزاتها المستمرة ليأخذ أشكال عديدة من تعليم مفتوح يتلاءم مع الاقتصاد المفتوح، إلى تعليم مرن يتكيف مع الزمان والمكان، ويلبي حاجات الدارس.

وعندما يصبح تعليم الكبار نوع من التعليم الضروري للجميع في مراحل التحول الحالية والتوجه نحو مجتمع الاقتصاد والمعرفة، هنا لابد أن تقوم الدولة بدور كبير في تعريف المواطنين بكل حقوقهم (المجتمعية) السياسية والمدنية. وأن تسهم في التدريب، وأن يكون لها دور أساسي فيه. وأن تسهم في تقديم تعليم تعويضي لتحقيق المساواة بين الأجيال، ليس فقط القراءة والكتابة بمعناها المألوف، ولكن الأمية المعلوماتية والمعرفية بكل ما يتطلبه ذلك من ضرورة وضع تعليم الكبار بكل برامجه وأشكاله في إطار رؤية منظومية، ليقوم تعليم الكبار بدوره في المساعدة علي تحقيق التغيير والتحول المجتمعي، مع ضرورة الربط المتكامل بين التعليم النظامي وتعليم الكبار من منظور أن دراسة الطفولة تعيد اكتشاف الكبار، فحين نتحدث عن شكل الأسرة في المجتمع المعرفة يأتي الطفل في المقدمة، فدور الأسرة في التنشئة وتشكيل الشخصية للطفل هو دور أساسي، ويكون مهماً أكثر بالإضافة إلي ذلك دورها في تعزيز وتنمية فكر ما وراء المعرفة، ويتزايد هذا الدور

مع التوجهات الجديدة نحو دعم كل أشكال العلاقة بين الأسرة والمدرسة، والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، والتعليم بالمنزل وغيرها.[٢٤]

وهذا الدور الذي يقوم به تعليم الكبار في تحقيق التغيير الاجتماعي انما يحدث بشكل تدريجي إصلاحي فالتعليم الصالح النافع سيبقي هو الأمل بالنسبة للأقطار العربية للخروج من ربقة تخلفها الثقافي والاجتماعي والاقتصادي ولتحطم دائرة الجهل والفقر والمرض التي يعيش فيها بعضها، ولسد الفجوة أو الهوة التي تفصل بينها وبين البلدان المتقدمة، ولبناء مجتمع عربي متعلم واع بواجباته وحقوقه وجدير بديمقراطية حقه. ولعل أول المداخل الأساسية في تحقيق هذه التنمية التربوية لأي مجتمع حضاري تبدأ أولا في القضاء على الأمية ومحوها، وتعليم جماهيره وكباره، وتوفير أطر واعية ناقدة لأبنائه تشارك فيها كل مؤسساته التربوية غير النظامية كالجمعيات والاتحادات والنوادي ووسائل الإعلام ودور العبادة... الخ ليتكامل دورها في عملية تربوية موحدة مع دور التربية النظامية باعتبار أن هذه هي المدخل الحقيقي للتنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع.[٢٥] ذلك لأن التعليم هو الركيزة الأساسية في عملية التغيير الاجتماعي، هو المصنع الذي تتكون فيه الخبرات وهو المصدر الذي تنبع منه المعارف. إنه المدخل الحقيقي لنهضة المجتمع وارتقائه، كما أنه المفتاح الفعلي لتحقيق التقدم والرفاهية.[٢٦] ولا تُعد التنمية الثقافية عاملاً مكملاً للتنمية الشاملة ومنظماً لها فحسب؛ بل إنها أداة حقيقية لتحقيق التقدم، فالثقافة جزء لا يتجزأ من الحياة الاجتماعية، وتتطلب زيادة فرص الانتفاع بها والمشاركة فيها القضاء علي

٢٤- الاقتصاد الجديد ودور تعليم الكبار في تحقيق التغير الاجتماعي: المؤتمر السنوي الخامس-اقتصاديات تعليم الكبار ٢٠٠٧، مركز تعليم الكبار، جامعة عين شمس.

٢٥- وائل أمين القاضي: دور المؤسسات في التربية غير النظامية في الوطن الفلسطيني المحتل، مجلة تعليم الجماهير، العدد ٤٠، سبتمبر ١٩٩٣، ص١٥٨.

٢٦ - جو رجيت تنوري: واقع الأمية في لبنان (دراسة ميدانية)، مجلة تعليم الجماهير، العدد ٤٠، سبتمبر ١٩٩٣، ص ١٢٦.

الفوارق الاقتصادية والاجتماعية التي تمنع طبقات عريضة من السكان من الانتفاع بالمعارف العلمية والتكنولوجية الأساسية، ومن ثم تمكين المحرومين من التعليم من دخول عالم الحرف وتوعيتهم باحتياجاتهم الثقافية.[٢٧] وتعليم الكبار هو أكثر السُبل إلى تسريع التنمية البشرية؛ ذلك أنه يتجه إلى صناع الحياة، الكبار العاملين أو من لديهم القدرة على الإنتاج وتوجيه حياة المجتمع، إذا ما اتبع النظام الاجتماعي الصحيح القائم على المشاركة والميسر لها. إنه الأكثر قدرة على التأثير في إكساب هؤلاء الكبار المعرفة، والمهارات وتجديدها، وتزكية القيم النبيلة والاتجاهات الصحيحة. ذلك أن للتعليم، وتعليم الكبار خاصة، الأدوار الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي لا يكون المجتمع بدونها قادراً على الحفاظ على أصالته، أو تجديد حياته، أو الارتقاء بنوعيتها، أو الإسهام القادر في مسيرة الحضارة البشرية، أو التأثير فيها. كما أن المجتمعات لا تتهيأ إلى الانتقال من مرحلة التلقي إلي رحاب الإبداع دون تأسيس أركان التعليم المستمر المتطور وإتاحته للجميع.[٢٨]

## التوصيات:

**حتى يمكن لتعليم الكبار أن يقوم بدور في تحقيق التغيير الاجتماعي يكون من المهم:**

١- تحقيق نوع من التعبئة لكل مجالات تعليم الكبار وأدواته ومؤسساته للتوعية ونشر المعارف والقيم والمهارات التي يتطلبها الاقتصاد الجديد ومجتمع المعرفة، وخاصة:

- مراكز محو الأمية الأبجدية، ومراكز تعليم الكمبيوتر واللغات الأجنبية.

---

٢٧- حسن محمد كمال حسن: قضايا تعليم الكبار في الفكر التربوي العربي: دراسة نقدية لمحتوي مجلة تعليم الجماهير (١٩٩٠ -١٩٩٩)، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات التربوية قسم تعليم الكبار، جامعة القاهرة، ص ٧٩.

٢٨- أحمد عبد الحليم محمد: تعليم الكبار في الوطن العربي ودوره في مواجهة التحديات المعاصرة، مجلة تعليم الجماهير، العدد ٤٢، سبتمبر ١٩٩٥، ص ١٢٨.

- مؤسسات مواصلة التعليم، والتعلم من بعد والتعلم المفتوح.
- الوحدات المجمعة، ومؤسسة الثقافة العمالية والثقافة الجماهيرية ن والمساجد والكنائس والأحزاب، ومراكز رعاية الشباب، وأقسام الخدمة العامة بالجامعات، والوحدات ذات الطابع الخاص، وغيرها من مؤسسات تنمية الفرد والمجتمع.
- المجامع اللغوية والاتحادات العمالية والأكاديمية، وكل ما يتعلق بالتربية المستمرة وانتاج المعرفة.
- أدوات تعليم الكبار مثل الكتب والمجلات والمكتبات والمتاحف والمسارح ودور السينما والإذاعة والتليفزيون.

٢- وضع رؤية وسياسة جديدة لتعليم الكبار يشارك فيها المسئولين في الوزارات المختلفة والجامعات والتعليم النظامي، ورجال الأعمال، وغيرهم من أصحاب النفوذ، لإعادة رسم الخريطة وتحديد الأدوار على المستوي المحلي والعلاقة بالمستوي الدولي، ووضع المعايير التي تسير عليها كل مؤسسات تعليم الكبار لتحقيق التحول الاجتماعي في مصر، لمواكبة الاقتصاد الجديد ومجتمع المعرفة.

٣- الاهتمام بتعليم الكبار في علاقته بالمجتمع بتقسيماته المتعددة، ليكون تعليماً للكبار في المجتمع، وبالمجتمع، وللمجتمع.

٤- تشجيع التعليم الذاتي والمستمر، وتقديم المعلومات والإرشاد في المكتبات وغيرها من أدوات تعليم الكبار.

٥- تقوم مؤسسات تعليم الكبار بتقديم برامج لتنمية المجتمع ترتبط باحتياجات واضحة تفرضها طبيعة التحولات المجتمعية والثقافية، لإكساب الأفراد اتجاهات ومهارات ومعارف جديدة تمكنهم من حل المشكلات المختلفة، ومن ثم تحقيق أهداف تنمية المجتمع.

٦- تقديم تعليم كبار من أجل المجتمع من خلال برامج متنوعة ومتعددة في محتواها، وأساليب توصيلها-تستجيب لاحتياجات المتعلم-ويتم تصميمها خصيصاً للوفاء باحتياجاته واهتماماته، مثل البرامج المهنية، برامج لشغل أوقات الفراغ، برامج لتحقيق التنمية الأسرية والشخصية، برامج تعليم اللغات والكمبيوتر وغيرها، وتقديم كل ذلك سواء من خلال أشكال تعليم كبار نظامية مثل التعليم المفتوح في إطار الجامعات القائمة، أو غير نظامية، أو حتى لا نظامية وعرضية من خلال وسائل الإعلام والبيئة المجتمعية.

٧- دراسة دور الإنترنت كأداة لتعليم الكبار، فإذا كان الاقتصاد الجديد هو اقتصاد الإنترنت، فإن هذا الوضع يتطلب دراسة دور الإنترنت كأداة لتعليم الكبار على كل المستويات، حيث يمكن استخدامه على سبيل المثال في تنظيم الحملات المرتبطة بقضايا معينة على مستوي مصر والدول العربية.

وهكذا توجد حاجة ملحة اليوم أكثر من أي وقت مضي إلي إعادة هيكلة تعليم الكبار المتفرق؛ نظراً لان مؤسسات تعليم الكبار بحكم طبيعتها في تنوع معقد، علي عكس ما هو مألوف في التعليم النظامي، وذلك وفقاً لتنوع أهدافها وجمهورها، وأشكالها وتبعياتها، لذا فإن هذا المجال يتطلب مناقشة بين صناع السياسة في كل القطاعات علي مستوي الوزارات المختلفة، والمشروعات، والمجتمعات المحلية للاتفاق حول مفاهيم ومعايير موحدة محددة يهتدي بها الجميع، وبكل ما يتطلبه ذلك من ضرورة التعاون بين الاقتصاديين وخبراء التربية، وعلماء الاجتماع، ليتم دمج سياسات تعليم الكبار في السياسات الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية، وعملية التنمية ككل، من اجل تحقيق التغيير الاجتماعي المطلوب في اقتصاد التعليم ومجتمع التعلم.[٢٩]

٢٩- المرجع السابق ص٤٩٠.

## قائمة المراجع:

### أولاً المراجع العربية:


١. ابراهيم محمد ابراهيم: دراسة تقويمية لدور مؤسسات تعليم الكبار في مصر، ص ٢٨.
٢. أحمد عبد الحليم محمد: تعليم الكبار في الوطن العربي ودوره في مواجهة التحديات المعاصرة، مجلة تعليم الجماهير العدد ٤٢، سبتمبر ١٩٩٥، ص ١٢٨.
٣. تركي رابح عمامرة، مشكلة الأمية في الجزائر، مكتبة الشعب، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط 1، 1998.
٤. توماس وجينكيز هاريس وآخرون: تعليم الكبار والتغيير الاجتماعي، (تعليم الجماهير)، مجلد ٦، عدد ١٥، ١٩٧٩.
٥. جورجيت تنوري: واقع الأمية في لبنان (دراسة ميدانية)، مجلة تعليم الجماهير، العدد ٤٠، سبتمبر ١٩٩٣.
٦. حامد عمار: في التنمية البشرية وتعليم المستقبل، الدار العربية للكتاب، القاهرة ١٩٩٩.
٧. حسن محمد كمال حسن: رؤية مستقبلية لتحقيق التكامل بين التعليم العالي النظامي وغير النظامي في البلاد العربية، معهد الدراسات والبحوث التربوية قسم تعليم الكبار، رسالة دكتوراه ص٤،٣، ٢٠٠٤.
٨. رمضان محمد القذافي: التوافق بين سياسات محو الأمية وطرق التغير الاجتماعي، المجلد ٣، العدد ٧، ١٩٨٢.
٩. رُوي بروسر: تعليم الكبار في البلدان النامية، ترجمة إبراهيم مهدي الشلبي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار، بغداد، ١٩٨٤.
١٠. عائشة بوكريسة: التعليم فى العصر الرقمي: التحديات والفرص، مجلة التربية والابستمولوجيا، عدد٥ ،٢٠١٣.
١١. عبد الفتاح جلال، تربية الكبار بين محو الأمية والتعليم المستمر، مجلة التربية الحديثة، القاهرة، عدد 2ديسمبر1969
١٢. علي احمد مذكور، منهج تعليم الكبار النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، ط1 ،1996 .
١٣. محمد السكران، أساليب تدريس الدراسات الاجتماعية، دار الشرق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 3،2000
١٤. محمد جمال نوير: نحو رؤية استراتيجية لتعليم الكبار في الوطن العربي، الواقع العربي، الصعوبات والحاجات والوسائل وآليات التنفيذ مؤتمر الإسكندرية السادس "تعليم الكبار وتحديات العصر" ٢٩،٢٦، نوفمبر ١٩٩٤،
١٥. محمد منير مرسى، الاتجاهات الحديثة في تعليم الكبار، عالم الكتب، القاهرة، ط1 ،1997 .
١٦. محمد نبيل نوفل: دراسات في الفكر التربوي المعاصر القاهرة، الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٥.
١٧. محمود أحمد عجاوي: اتجاهات معاصرة فى تعليم الكبار، (تعليم الكبار)، مجلد ٢١، عدد ٤١، ١٩٩٤.

١٨. ناظم يونس سيالة: أثر محو الأمية والتعليم فى زيادة الانتاجية والتغيير الاجتماعي، مجلة التربية المستمرة، المجلد ٤، العدد ٦، ١٩٨٣.
١٩. نجوى يوسف جمال الدين، الاقتصاد الجديد، ودور تعليم الكبار في تحقيق التغير الاجتماعي، مركز تعليم الكبار جامعة عين شمس،٢٠٠٧
٢٠. هاربنزس بولا: "آفاق التعليم غير النظامي"، مستقبل التربية، العدد الأول، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة، ١٩٨٣،
٢١. هـ-س.بولا: تعليم الكبار-اتجاهات وقضايا عالمية، ترجمة عبد العزيز عبد الله السنبل، وصالح عزب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار، تونس، ١٩٩٣.
٢٢. هدي محمد إمام، رؤية مستقبلية لمناهج تعليم الكبار في ضوء متغيرات العصر وتحدياته، ورقة بحثية مقدمة ضمن مؤتمر مناهج التعليم والثورة المعرفية والتكنولوجيا المعاصرة، ٢٠٠١.
٢٣. وائل أمين القاضي: دور المؤسسات في التربية غير النظامية في الوطن الفلسطيني المحتل، مجلة تعليم الجماهير، العدد ٤٠، سبتمبر ١٩٩٣، ص١٥٨.

**ثانياً: المراجع الأجنبية:**

24. CF Gerhard Lenski ،power and priviledge (New York, 1066), 16-17.
25. Cfk. Jackson and T.lovett ،universities and the WEA-an alternative approach, in Adult Education, vol 44 no2.
26. Selignon, Edevin R.A. (editorin chief) and Joson.Alvin (associated editor). "Encyclobedia of the social sciences". Vol1 New York ،Bright commentators. The Macmillan Company. ND) pp 330.

**ثالثاً: مؤتمرات وتقارير:**

٢٧- البنك الدولي، العمال في عالم يزداد تكاملاً، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٥، مؤشرات التنمية الدولية، ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٩٥.
٢٨- الأمم المتحدة، الاتحاد الدولي للاتصالات: بناء مجتمع المعلومات تحدي عالمي، إعلان المبادئ، القمة العالمية لمجتمع المعلومات، جينيف ٢٠٠٣، تونس ٢٠٠٥.
٢٩- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: التقرير النهائي لاجتماع خبراء إقليمي حول التكامل بين التعليم النظامي وغير النظامي. صنعاء ٢٨ يونيو-٢ يوليو ٢٠٠٣، ص ٢٨-٣٤.
٣٠- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار، الإسكندرية، ١٩٩٤، ص ١٩.
٣١- اليونسكو: المؤتمر الرابع لتعليم الكبار، التقرير النهائي، باريس، ١٩٨٥.